

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2017/4-D
قضايا السياسات
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 18 أكتوبر/تشرين الأول 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية

موجز تنفيذي

وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017، المعقودة في فبراير/شباط 2017، على سياسة التغذية للفترة 2017-2021، وهي تعيد تأكيد التزام البرنامج بمواجهة سوء التغذية عملاً على تحقيق هدف القضاء على الجوع. وتحتل مسألة الترويج لنظام غذائي صحي يلبي الاحتياجات من المغذيات مكانة مركزية في صميم هذه السياسة التي ترمي إلى المساهمة في القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله – بما في ذلك الوزن المفرط والسمنة. ولا يزال ضمان تلبية الاحتياجات التغذوية في حالات الطوارئ يتسم بأهمية كبرى. وخلال دورته السنوية لعام 2017، المعقودة في يونيو/حزيران 2017، وافق المجلس على خطة تنفيذ سياسة التغذية للفترة 2017-2021. وتصف هذه الخطة السبل التي سيأخذ بها كل مكتب إقليمي في تنفيذ سياسة التغذية من خلال أنشطة (يشار إليها في الخطة باعتبارها "نماذج أساسية") تعالج الاحتياجات التغذوية التي تحظى بالأولوية في إقليم المكتب المعني؛ كما تعرض الخطة الأنشطة التي سيضطلع بها المقر لدعم المكاتب الإقليمية ولأداء دوره القيادي العالمي. واستناداً إلى الأولويات الإقليمية والعمل الجاري حالياً لوضع الخطط الاستراتيجية القطرية، تحدد خطة التنفيذ أربع أولويات هي: تحسين إدارة سوء التغذية الحاد، والوقاية من التقزم، ومواءمة أعمال البرنامج مع الخطط الوطنية للتغذية، والعمل على مسألة التغذية من خلال شراكات، ابتداء من المستوى الميداني وحتى المستوى العالمي.

ويزود هذا التحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية المجلس التنفيذي بتقدير للتمويل المتوقع اللازم لتنفيذ سياسة التغذية. ولا يشمل التحديث تكاليف تنفيذ البرامج التغذوية في الميدان لأن هذه البرامج تُنفذ من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية وليس من خلال خطة تنفيذ السياسة. وعلى هذا فإن التقدير لا يشمل إلا التكلفة الإضافية المتصلة ببناء الأدلة والقدرات ووضع النماذج التشغيلية والدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة المنبثقة عن سياسة التغذية للفترة 2017-2021. من ذلك مثلاً أن التقدير يأخذ في اعتباره ما يلزم من الخبرات والنظم لضمان أن تكون جميع البرامج مراعية للتغذية، ولكنه لا يشمل تكاليف تنفيذ أي برنامج جارٍ للوقاية من التقزم.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة S. Rawson
مستشارة السياسات
شعبة التغذية
هاتف: 066513-2536

السيدة L. Landis
مديرة شعبة التغذية
هاتف: 066513-6470

ونظراً لما للعمل الميداني من أهمية كبرى، فإن تقدير التكلفة يبدأ من المستوى الإقليمي ويشمل الاستثمارات (من أعلاها إلى أدناها) في الموظفين والشراكات وتعزيز القدرات ووضع البرامج والتحليل. وتعكس هذه الفئات التمويل اللازم لدعم النماذج الأساسية للبرامج التي حددها كل إقليم باعتبارها أولويات في تنفيذ أهداف سياسة التغذية. كما روعيت في سياق التوصل إلى التقدير عوامل المخاطر والتخفيف منها، بغية ضمان توفر الموظفين ذوي الخبرة والقدرات اللازمة في مجالات إدارة المعرفة والتحليل والرصد والتقييم، عملاً على الارتقاء بالبرامج والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها.

وتصل التكلفة الكلية لتنفيذ السياسة خلال الفترة 2017-2021 إلى 92 مليون دولار أمريكي تقريباً، وتبلغ نسبة احتياجات التمويل اللازمة على المستويين الإقليمي والقطري 76 في المائة، في حين أن نسبة 24 في المائة المتبقية ستلزم على مستوى المقر لأغراض وضع التوجيهات وتعميمها وتقديم الدعم التقني وتعزيز أدوات التحليل الخاصة بالتغذية وزيادة الدعم للتغذية في حالات الطوارئ وتخفيف حدة المخاطر على المستوى المركزي. ويعكس هذا المخصص تشديد التركيز على الميدان بالمقارنة بما كان عليه في سياسة التغذية السابقة.

ويُقسّم مبلغ 22 مليون دولار أمريكي المخصص للمقر على الأولويات الخمس المعنية بالنهج التي تراعي التغذية والتي يؤخذ بها في جميع برامج البرنامج، والبرامج المعنية بالتغذية خصيصاً والتغذية في حالات الطوارئ وإدارة المعرفة والتحليل الموجه إلى "سدّ الثغرة التغذوية". وتفترض التكلفة المخصصة للمقر أن وضع التوجيهات وتعميمها سيصل أوجه في السنوات الأولى من السياسة في حين أن المتوقع أن يتناقص الدعم المقدم في حالات الطوارئ مع الوقت مع تزايد إدماج التغذية في النهج المؤسسي للبرنامج إزاء الاستجابة للطوارئ. على أن من المنتظر أيضاً أن تبقى الأنشطة المتعلقة بالتحليل والشراكات وتيسير تعلم الدروس والمدخلات التقنية ثابتة طوال فترة السياسة.

وتعتبر تعبئة الموارد لتمويل تنفيذ سياسة التغذية أولوية أساسية لدى البرنامج. على أن هذا التحديث لا يتناول تعبئة الموارد. فالتمويل سيكون عملية متواصلة ترتبط على نحو وثيق بجهود الدعوة من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية وتسترشد باستراتيجيات تعبئة الموارد على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسيجري العمل على حشد التمويل من مختلف المصادر تمكيناً لتنويع حافظة الموارد وتحقيقاً لاستقرارها.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة "تحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية" (WFP/EB.2/2017/4-D).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

- 1- وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017، المعقودة في فبراير/شباط 2017، على سياسة التغذية للفترة 1917-2021،⁽¹⁾ وهي تعيد تأكيد التزام البرنامج بمواجهة سوء التغذية عملاً على تحقيق هدف القضاء على الجوع. وتركز السياسة الجديدة للتغذية على ضمان وجود نظام غذائي صحي كاف، وتهدف إلى المساهمة في القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله - بما في ذلك الوزن المفرط والسمنة. وكما كان عليه الحال في سياسة عام 2012 السابقة للتغذية⁽²⁾ لا يزال ضمان تلبية الاحتياجات التغذوية في حالات الطوارئ يتسم بأهمية كبرى.
- 2- وخلال دورته السنوية لعام 2017، المعقودة في يونيو/حزيران 2017، وافق المجلس على خطة تنفيذ سياسة التغذية للفترة 2017-2021،⁽³⁾ وهي تصف الأولويات والأنشطة البرامجية (بشار إليها في الخطة باعتبارها "نماذج أساسية") التي يعتمدها كل من المكاتب الإقليمية، وتعرض الأنشطة التي سيضطلع بها المقر لدعم المكاتب الإقليمية ولأداء دوره القيادي العالمي في مجال التغذية. وتشكل عناصر بناء الأدلة وتعزيز قدرات البرنامج وشركائه جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ سياسة التغذية.
- 3- ونظراً لأهمية هيكل البرمجة الاستراتيجية القطرية الجديد، صُممت خطة التنفيذ بحيث تتماشى مع الخطط الاستراتيجية القطرية وتكملها وتستند إليها. فعلى سبيل المثال، استُرشد بالخطط الاستراتيجية القطرية الأولى في تحديد النماذج الأساسية الإقليمية. ومع وضع خطط استراتيجية قطرية أخرى، ستقدم خطة التنفيذ توجيهات بشأن أولويات التغذية والنماذج الأولية للبرامج التي سينظر فيها. وتعكس سياسة التغذية أيضاً العديد من الأنشطة الجارية التي ستظهر في الخطط الاستراتيجية القطرية القادمة.
- 4- واستناداً إلى النماذج الأساسية، تحدد خطة التنفيذ أربع أولويات كما يلي:

- 1) تحسين إدارة سوء التغذية الحاد؛
- 2) منع التقزم؛
- 3) مواءمة أعمال البرنامج مع الخطط الوطنية للتغذية؛
- 4) العمل على التغذية ضمن شراكات تقام على جميع المستويات، من المستوى الميداني إلى المستوى العالمي.

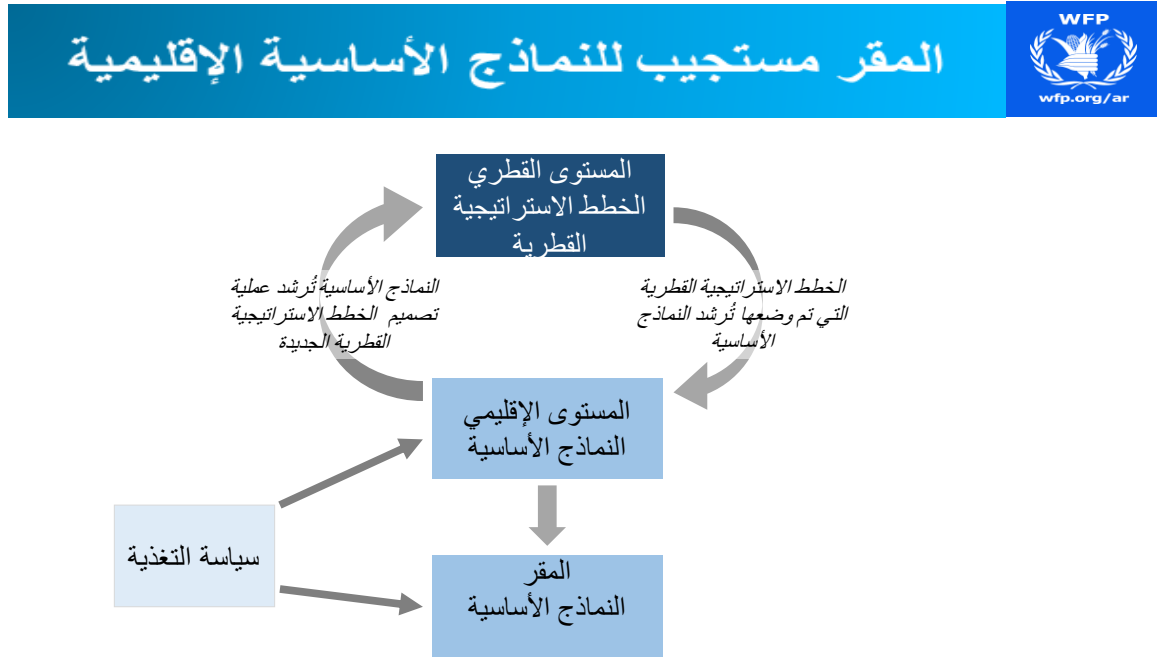
وبما أن البرامج التي تتعامل مع التقزم وسوء التغذية الحاد كانت تُنفذ أيضاً في إطار السياسة السابقة، فإن سياسة الفترة 2017-2021 تسعى إلى تحسين البرمجة التغذوية، وفي بعض الحالات، توسيع نطاقها، مثلاً بدمج الرسائل الاجتماعية ورسائل تغيير السلوك فيها.

⁽¹⁾ WFP/EB.1/2017/4-C.

⁽²⁾ WFP/EB.1/2012/5-A.

⁽³⁾ WFP/EB.A/2017/5-C.

الشكل 1: العلاقة بين النماذج الأساسية، والخطط الاستراتيجية القطرية، وسياسة التغذية

**نطاق هذا التحديث**

- 5- يقدم هذا التحديث التكلفة التقديرية لتنفيذ سياسة التغذية. وللوصول إلى تقدير التكلفة، تم النظر في عدة عوامل تشمل فيما تشمله الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة السابقة، والتوصيات المنبثقة عن تقييم السياسة السابقة والتخفيف من المخاطر المحتملة وإدارتها.
- 6- وفي نهاية المطاف، يتحدّد تقدير التكلفة بالقوة العاملة وبأنشطة الدعم اللازمة لتنفيذ الأولويات والنماذج الأساسية للبرامج المبيّنة في خطة تنفيذ سياسة التغذية. ويركز تقدير التكاليف على بناء قدرات البرنامج وشركائه على تعزيز البرامج والمبادرات التغذوية عبر الأولويات الأربع لخطة التنفيذ.
- 7- ولا تتناول هذه الوثيقة التمويل. فالأموال اللازمة لتنفيذ هذه السياسة يمكن أن تأتي من مصادر مختلفة على الصعيد القطري أو الإقليمي أو العالمي. وقد أدرجت إلى حد ما مسألة تقاسم التكاليف، غير أنه جرى تجنب هذا النهج عموماً لمنع التوصل إلى تقدير للتكاليف يقل عما هو ضروري. وعلى الصعيد القطري، سَتُعْطَى بنود كثيرة بأموال تجمع من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية.

تنفيذ السياسة السابقة

- 8- استخدمت سياسة التغذية السابقة (2012-2017) استراتيجية مماثلة لزيادة قدرات التنفيذ على الصعيد الميداني، مع التركيز على الموارد اللازمة لتطوير نظم للاضطلاع بأنشطة التغذية. وتستند السياسة الجديدة إلى هذا العمل، وعلى سبيل المثال من خلال مواصلة تعزيز التغذية في حالات الطوارئ، مع الاستجابة في الوقت نفسه للتطورات الأخيرة في مجال التغذية وإبراز دورها في البرنامج. وفي إطار السياسة السابقة، جمع البرنامج 57.6 مليون دولار أمريكي من الجهات المانحة بغية تنمية القدرات وبناء الأدلة. على أن هذه الأموال لم توجه لتنفيذ برامج التغذية، فتغطية التنفيذ جرت على مستوى المكاتب القطرية أو المكاتب الإقليمية. ويبين الشكل 2 أن 49 في المائة من الأموال أنفقت في المقر على التوجيه والدعم، بينما حُصص 51 في المائة منها للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

الشكل 2: تخصيص الأموال التي تم جمعها في إطار سياسة التغذية للفترة 2012-2017⁽⁴⁾

تقييم سياسة التغذية السابقة

- 9- رحبت شعبة التغذية بالتوصيات الناجمة عن التقييم الموجز لسياسة التغذية للفترة 2012-2014⁽⁵⁾. وقد جرت مراعاة التوصيات المتعلقة بالاستثمار في الرصد والتقييم وتعزيز البحوث التشغيلية وإدارة المعارف وتنمية القدرات وإقامة الشراكات والعمل ضمنها، عند وضع سياسة الفترة 2017-2021 وخطة تنفيذها، وستعكس أيضا في الخطط الاستراتيجية المقبلة.
- 10- وأشار التقييم إلى صعوبة إيجاد أموال كافية لتنفيذ السياسة السابقة، التي اتسم نطاقها بالطموح. وللتخفيف من القيود المتعلقة بالموارد، أوصى التقييم بأن تشارك شعبة التغذية في استعراض الإطار المالي للبرنامج والتدابير المرتبطة به والرامية إلى زيادة مرونة التمويل وتحسين الرصد المالي وزيادة الدعوة الموجهة للحصول على تمويل طويل الأجل. وتستجيب شعبة التغذية لتلك التوصيات، على سبيل المثال عن طريق زيادة الوقت الذي يكرسه موظفو التغذية لعمليات البرنامج المتعلقة بخارطة الطريق المتكاملة، ورصد الشؤون المالية بشكل استباقي، والعمل في إطار شراكة أكبر مع المانحين.

نهج تطوير تقدير التكلفة

- 11- نظراً للأهمية المركزية للعمل في الميدان، يستند تقدير تكلفة تنفيذ السياسة التغذوية إلى الاحتياجات التغذوية في جميع الأقاليم. ومع أن تقدير التكلفة الوارد في هذه الوثيقة لا يمثل خططا تفصيلية للإنفاق بالنسبة للمكاتب الإقليمية، فإنه يطرح أمام المجلس رقما واقعا لخطة التنفيذ ككل. ولا يشمل تقدير التكلفة تنفيذ البرامج التغذوية في الميدان، لأن هذا التنفيذ يتم من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية وليس من خلال خطة تنفيذ السياسة. ومن ثم فإن التقدير لا يشمل سوى التكاليف الإضافية لبناء الأدلة والقدرات والنماذج التشغيلية والدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة المنبثقة عن سياسة التغذية للفترة 2017-2021. وعلى هذا فهو يشمل، على سبيل المثال، تكلفة استخدام الابتكارات التقنية في تعزيز رصد برنامج ما لعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل ولكنه لا يشمل تكلفة برنامج العلاج نفسه.
- 12- ويفترض تقدير التكلفة أن المخصصات الحالية من ميزانية دعم البرامج والإدارة للمقر والمكاتب الإقليمية ستستمر، وأن وظائف التغذية في المكاتب القطرية ستموّل من تكاليف الدعم المباشر. ولا يشمل التقدير تكلفة الموظفين الوطنيين الحاليين العاملين

(4) انظر WFP/EB.2/2015/6-A.

(5) انظر WFP/EB.2/2015/6-A.

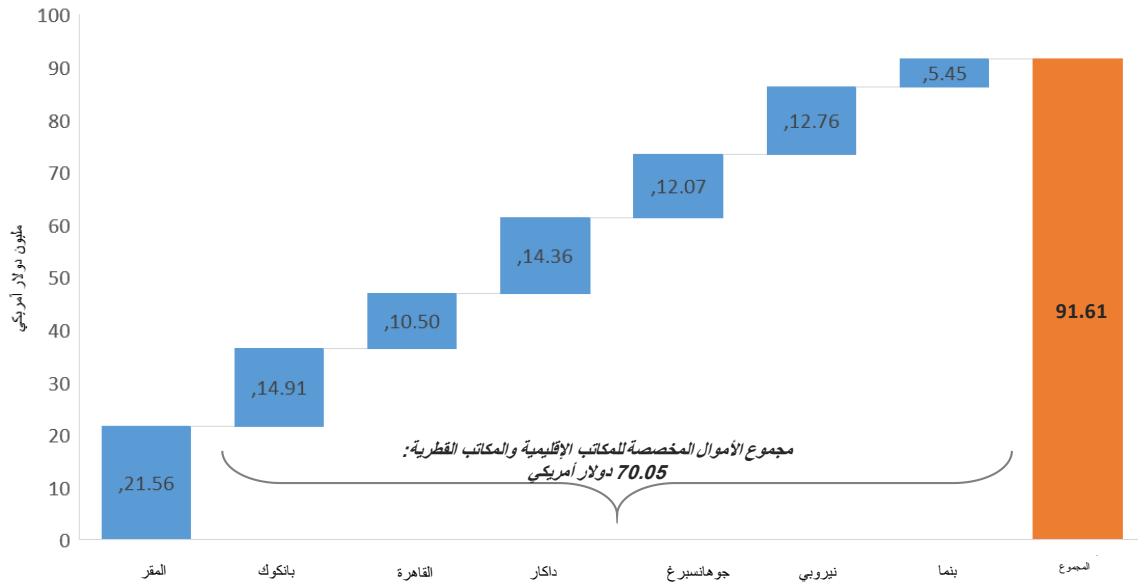
بعقود محددة المدة. ويمكن العثور في الخطط الاستراتيجية القطرية على تفاصيل الإنفاق على البرامج التغذوية على المستوى القطري.

13- ويراعي تقدير تكلفة ما يلزم بشكل إضافي من الخبرة والنظم لجعل جميع برامج البرنامج مراعية للتغذية. ويجري القيام حالياً، في البرنامج مع شركاء من قبيل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، بوضع تكاليف السلع الإضافية والموظفين والمواد والأولويات الأخرى، مثل التحليل والبحوث. وستغطي جميع مكاتب البرنامج ووحداته تكاليف تعميم مراعاة التغذية، وهي تكاليف ستباين إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، ستكون التكلفة الإضافية ضئيلة فيما يتعلق بإضافة رسائل تغذية إلى البرامج القائمة، في حين أن التكاليف الأخرى، مثل تكاليف إضافة قسائم الأغذية التغذوية الطازجة إلى التحويلات القائمة على النقد، ستطلب استثمارات أكبر.

التكلفة التقديرية لتنفيذ سياسة التغذية

14- يلخص الشكل 3 التكلفة التقديرية لتنفيذ سياسة التغذية للفترة 2017-2021، ومن المتوقع أن تتكبد المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية 76 في المائة من هذه التكلفة. وكما هو مبين في الفقرة 7، يمكن أن يأتي التمويل المطلوب من مصادر مختلفة.

الشكل 3: التكلفة التقديرية لتنفيذ لسياسة التغذية، 2017-2021



التخفيف من المخاطر

15- كجزء من الحوكمة المؤسسية الفعالة والممارسات الإدارية الجيدة، تعطي شعبة التغذية الأولوية لإدارة المخاطر والتخفيف منها، وهي تستثمر في المهارات والقدرات اللازمة لإدارة المخاطر على نحو استباقي.

16- وخلال الفترة بين عامي 2013 و2017، على سبيل المثال، طرأت زيادة بنسبة 75 في المائة في قيمة وكمية الأغذية التغذوية المتخصصة الموزعة على المستفيدين. وبالتالي فإن الاستثمار مطلوب في الرقابة والرصد فيما يتعلق بهذه التوزيعات للتأكد من أن المنتجات توفر الفوائد المرجوة للأشخاص المقصودين، ولضمان تعظيم النتائج.

17- وقد تشمل إجراءات التخفيف من المخاطر رقمنة بيانات المستفيدين من أجل تحسين رصد التوزيع، وتعزيز نظم الرصد والتقييم، وتحسين إدارة سلسلة توريد الأغذية التغذوية المتخصصة. وستجرى البحوث التشغيلية أيضاً، بغية تحسين نوعية البرامج في الأجل الطويل.

- 18- بالإضافة إلى ذلك، ترحب شعبة التغذية بالانتقال إلى التحويلات القائمة على النقد، وهي تعمل بنشاط على وضع استراتيجيات تضمن الحد من مخاطر نتائج التغذية السلبية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التحليل والبحوث التشغيلية الرامية إلى فهم استخدام التحويلات القائمة على النقد لتحسين النظام الغذائي، والتوسع في الرسائل الاجتماعية ورسائل تغيير السلوك، وتعزيز المعرفة، وتدريب الموظفين في مجال البرمجة المراعية للتغذية، ومساعدة الحكومات في تصميم شبكات أمان قائمة على النقد تعكس الاحتياجات التغذوية.
- 19- وعلى ضوء هذه المخاطر، روعيت إجراءات التخفيف عند حساب تقدير التكلفة؛ ويعكس التقدير بالتالي الحاجة إلى الموظفين ذوي الخبرة وتعزيز القدرات في مجال إدارة المعارف وتحليلها ورصدها وتقييمها من أجل تحسين البرمجة والتخفيف من المخاطر.

تخطيط القوى العاملة في مجال التغذية

- 20- لكي ينجح البرنامج في تنفيذ سياسة الفترة 2017-2021 وفي التخفيف من المخاطر، سيلزم توفير موظفين إضافيين للتغذية يتمتعون بمهارات أكثر تنوعاً. ولضمان توفر خبراء تغذية لديهم مهارات متخصصة في حالات الطوارئ لنشرهم في حالات الطوارئ المفاجئة، على سبيل المثال، يحتاج البرنامج إلى كوادر من المهنيين ذوي الخبرة في مجال التغذية في حالات الطوارئ.
- 21- وبتحيز توظيف خبراء تغذية بعقود محددة المدة للبرنامج أن يستثمر في تدريبهم وتطويرهم المهني وأن يستفيد من معارفهم وخبراتهم على المدى الطويل. ويعتبر الموظفون المستخدمون في حالات زيادة الطلب على الأجل القصير عنصراً حيوياً في حالات الطوارئ، غير أن نموذج التشغيل المعتاد يستند إلى الوفاية؛ ويتطلب ذلك وجود خبراء في التغذية يمكن للبرنامج أن يستفيد من معارفهم وخبراتهم في المجالات الإنسانية والإنمائية على حد سواء للمساعدة في زيادة مساهمته في تحقيق حصائل التغذية المستدامة. وكما هو الحال في بقية البرنامج، فإن التخطيط الواضح لتعاقب الموظفين يكتسي أهمية أساسية للتخفيف من التكاليف المرتبطة بارتفاع معدل تبدل الموظفين.
- 22- وتقوم شعبة التغذية، مع شعبة الموارد البشرية، بوضع نموذج لتخطيط القوى العاملة في مجال التغذية، مع مراعاة محدودية الموارد. وسيضمن النموذج استراتيجية لتوظيف المزيد من الموظفين المبتدئين من أجل بناء الخبرات والقدرات الداخلية، وفي الوقت نفسه خلق المزيد من المسارات الوظيفية للوظائف الأعلى في مجال التغذية بحيث يمكن للبرنامج أن يحتفظ بقدرات هؤلاء الموظفين في المستقبل.
- 23- وبالإضافة إلى التنفيذ المباشر للبرامج، سيحتاج موظفو البرنامج إلى تعهد علاقات طويلة الأجل لتيسير إقامة شراكات فعالة. ويجب أن يكون الموظفون من ذوي الخبرة والمهارة في تيسير وضع السياسات وبناء القدرات ضمن الحكومات والتنسيق الفعال مع هيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. وفي بعض السياقات، يعتبر الموظفون الوطنيون هم الخيار الأفضل، في حين أن هناك حالات أخرى تتطلب وجود موظفين دوليين.
- 24- ومع مراعاة القيود المتعلقة بالموارد والتي أثرت على السياسات السابقة، تعرض هذه الورقة تقديراً للتكلفة يمكن تحقيقه وهو يتصف بالواقعية في بيان الاحتياجات. وكما هو مبين في الفقرتين 11 و12، لا يغطي التقدير تكاليف الموظفين الحاليين أو تكاليف البرمجة الكاملة، بل الاحتياجات اللازمة لبناء الأدلة والتحليلات والشراكات والتدريب اللازم لتنفيذ سياسة التغذية للفترة 2017-2021.
- 25- وسيجري نشر الموظفين المقترح تعيينهم في الجدول 1 في وظائف في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وقد تم منذ بعض الوقت التخطيط لتعيين موظفين لملء بعض هذه الوظائف؛ ويتضمن الجدول وظائف أخرى كاقتراح بخصوص الاحتياجات الإضافية لتنفيذ هذه السياسة. وتجدر الإشارة إلى أن مقترحات الجدول 1 تدعو إلى تعيين موظفين جدد في كل بلد يعمل فيه البرنامج، بمتوسط يقل عن موظف جديد واحد لكل بلد.

الجدول 1: الاحتياجات الإضافية من الموظفين حسب الإقليم ونوع الموظفين			
المجموع	موظفون دوليون	موظفون وطنيون	
16	4	12	المكتب الإقليمي في بانكوك
8	4	4	المكتب الإقليمي في القاهرة
10	8	2	المكتب الإقليمي في داكار
17	4	13	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
14	6	8	المكتب الإقليمي في نيروبي
4	0	4	المكتب الإقليمي في بنما
69	26	43	المجموع

26- ويبين الجدول 2 رتب الموظفين الدوليين التي أدرجت في تقدير التكلفة. ووفقا لاستراتيجية التوظيف المشار إليها في الفقرات 20-22، تقترح شعبة التغذية توظيف معظم الموظفين بالرتبة ف-3 وف-2 حتى يتسنى تدريبهم وتوجيههم بحيث يمكنهم شغل مناصب أعلى في مجال التغذية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تُقترح بعض الوظائف بالرتبة ف-4 في المجالات التي تتطلب توفر مزيد من الخبرة على الفور.

الجدول 2: الاحتياجات من الموظفين الدوليين الدائمين حسب الإقليم والرتبة				
المجموع	ف-4	ف-3	ف-2/م ف م	
4	1	3	0	المكتب الإقليمي في بانكوك
4	0	4	0	المكتب الإقليمي في القاهرة
8	2	6	0	المكتب الإقليمي في داكار
4	1	1	2	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
6	0	6	0	المكتب الإقليمي في نيروبي
0	0	0	0	المكتب الإقليمي في بنما
26	4	20	2	المجموع

م ف م = موظف فني مبتدى

تقدير التكلفة لكل إقليم

27- بالإضافة إلى القوى العاملة في مجال التغذية والمطلوبة لتنفيذ النماذج الأساسية للبرامج الإقليمية، هناك حاجة إلى أنشطة دعم إضافية لتحقيق أهداف سياسة التغذية.

28- ومع التسليم بتنوع الأقاليم، فإن النماذج الأساسية (الجدول 3) تُظهر وجود أنماط معينة. فالتفرد يعدّ مشكلة في كل مكان، مما يتطلب اعتماد نهج يراعي التغذية، وأنشطة لتقوية الأغذية، وأنشطة لرسائل تغيير السلوك الاجتماعي في معظم الأقاليم. وتركز المكاتب الإقليمية في الأقاليم المعرضة للأزمات، مثل المكاتب الإقليمية في القاهرة وداكار ونيروبي، على تلبية الاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ، بما في ذلك إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل. ويؤكد المكتبان الإقليميان في بانكوك وبنما، حيث يقدم البرنامج المساعدة التقنية، على الشراكات؛ أما في الأقاليم ذات الدخل المتوسط مثل أقاليم المكتب الإقليمي في بانكوك والمكتب الإقليمي في القاهرة وخاصة المكتب الإقليمي في بنما، فإن البرنامج يعمل على وضع نهج للتحديات الجديدة، مثل الاحتياجات في المناطق الحضرية والعبء المزدوج لسوء التغذية، وهي تحديات أخذت في الظهور في جميع الأقاليم. ويدير المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ضمن أولوياته التغذوية.

الجدول 3: النماذج الأساسية، حسب الأقاليم

المكتب الإقليمي في بانكوك	المكتب الإقليمي في القاهرة	المكتب الإقليمي في داكار	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ	المكتب الإقليمي في نيروبي	المكتب الإقليمي في بنما
بناء الأدلة من أجل السياسة والدعوة	توسيع نطاق برامج الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل	تحسين استجابة البرنامج التغذوية في الأزمات	دعم برامج وسياسات الوقاية من التقزم	علاج سوء التغذية الحاد المعتدل والوقاية من التقزم في سياقات اللاجئين	إقامة شراكات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومع الهيئات الأكاديمية والخاصة
تحسين المشاركة في مبادرة توسيع نطاق التغذية	توسيع نطاق البرمجة المراعية للتغذية	توسيع بناء القدرة على الصمود للحد من نقص التغذية على نحو مستدام	تعزيز التحليل	شراكات لمعالجة التغذية في حالات الطوارئ	أنشطة الدعوة الموجهة إلى الحكومات الوطنية
تعزيز الموارد البشرية	الرصد والتقييم وبناء الأدلة	إقامة نظم حماية اجتماعية مراعية للتغذية	معالجة أوجه النقص في المغذيات الدقيقة	برمجة متعددة القطاعات للحد من نقص التغذية	تعزيز القدرات والمساعدة التقنية
دعم توسيع نطاق تقوية الأغذية	الحساسية إزاء العبء المزوج لسوء التغذية	تعزيز التقوية المحلية للأغذية	تحسين علاج سوء التغذية الحاد المعتدل، وخاصة في حالات الطوارئ	تعزيز القدرات الحكومية	الابتكار وتوليد الأدلة، ولاسيما للعبء المزوج لسوء التغذية والاحتياجات الحضرية
تطوير أدوات الوقاية	دعم توسيع نطاق تقوية الأغذية	تحسين المعرفة التغذوية وإدارة المعلومات الخاصة بالتغذية	برمجة مراعية للتغذية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل		

تكلفة التحليل، وبناء الأدلة، والشراكات، وتعزيز القدرات

- 29- كما يتضح من النماذج الأساسية، سيتطلب تنفيذ هذه السياسة طائفة واسعة من الأنشطة. وتشمل هذه الأنشطة البحث التشغيلي، وتيسير شبكات الأعمال الخاصة بمبادرة تعزيز التغذية، وتعزيز الرصد والتقييم لبناء قاعدة المعارف، وتطوير الشراكات والقدرات المطلوبة، ودعم التخفيف من المخاطر. ولأغراض وضع توقعات التكاليف، يتم تجميع هذه الأنشطة في ثلاث فئات واسعة من التكاليف: التحليل، وجمع الأدلة البرمجية، والشراكات وتعزيز القدرات.
- 30- وهذه الفئات لا تستبعد بعضها بعضاً، وهي تشمل مختلف الأنشطة والمهارات: فعلى سبيل المثال، يدعم تحليل "سدّ الثغرات الغذائية" تعزيز القدرات. وتستخدم الفئات هنا لتيسير المقارنة على نحو متسق بين الأقاليم.

التحليل

- 31- يمكن أن تشمل الأمثلة على التحليل إجراء تحليلات "سدّ الثغرات الغذائية" و"تكلفة الجوع" و"تكلفة العبء المزوج لسوء التغذية" وتحسين الخبرات في مجال الرصد والتقييم. والتحليل ضروري لتصميم برامج فعالة ويمكن أن يساعد في معالجة الثغرات في الأدلة على فعالية التكلفة، وهو ما أوصى به تقييم السياسة السابقة.

جمع الأدلة البرمجية

- 32- يمكن أن تشمل الأمثلة على جمع الأدلة البرمجية بناء الأدلة على الصلة بين الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل ومعالجته، وتحديد استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة لتحسين تقوية الأرز، وإجراء البحوث بشأن أثر البرمجة المراعية للتغذية. وتتطلب هذه المجالات مزيداً من الأدلة على الأنشطة التي تحقق النجاح حتى يتمكن البرنامج من تعميم الأدوات والأساليب المناسبة لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية.

الشراكات وتعزيز القدرات

- 33- يمكن أن تشمل الأمثلة على الأنشطة في مجال الشراكات وتعزيز القدرات تنسيق مبادرة تعزيز التغذية، وحلقات عمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتدريب الإقليمي على البرمجة المراعية للتغذية للموظفين غير العاملين في مجال التغذية، والدعم التقني للسياسات القطرية. وللشراكات وتعزيز القدرات الوطنية أهمية محورية في النهج الذي يأخذ به البرنامج في التصدي لسوء التغذية: وتعكس التكاليف المقترحة الحاجة إلى استثمار الموارد في هذه المجالات، ولا سيما من خلال شبكة الأمم المتحدة لتعزيز التغذية وشبكة الأعمال الخاصة بمبادرة تعزيز التغذية. ويلزم التدريب وبناء القدرات لتعميم المعرفة التغذوية. ويُعتبر

تدريب الموظفين غير العاملين في مجال التغذية نهجاً فعالاً من حيث التكلفة في تعميم مراعاة التغذية الجنساني، وهو يمنع موظفي التغذية من العمل بصورة منعزلة.

الجدول 4: إجمالي التكاليف التقديرية، حسب الإقليم والسنة (بملايين الدولارات الأمريكية)						
المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	
14.91	2.85	3.54	3.54	3.54	1.43	المكتب الإقليمي في بانكوك
10.50	2.46	2.46	2.46	2.46	0.64	المكتب الإقليمي في القاهرة
14.36	3.16	3.50	3.85	3.85	0.00	المكتب الإقليمي في داكار
12.07	1.82	2.80	2.02	3.66	1.77	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
12.76	2.76	2.99	3.42	2.69	0.90	المكتب الإقليمي في نيروبي
5.45	0.82	0.93	1.55	1.59	0.56	المكتب الإقليمي في بنما
70.05	13.88	16.23	16.85	17.80	5.31	المجموع

الجدول 5: تكلفة التغذية حسب الإقليم وحسب نوع التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)					
المجموع	التوظيف	الشركاء والقدرات	البرامج	التحليل	
14.91	9.30	2.50	0.33	2.78	المكتب الإقليمي في بانكوك
10.50	5.77	2.66	0.88	1.19	المكتب الإقليمي في القاهرة
14.36	7.04	2.80	2.45	2.07	المكتب الإقليمي في داكار
12.07	5.81	2.23	2.03	1.99	المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ
12.76	8.00	1.76	2.15	0.85	المكتب الإقليمي في نيروبي
5.45	0.79	1.60	2.86	0.20	المكتب الإقليمي في بنما
70.05	36.73	13.54	10.70	9.08	المجموع

دور المقر

34- كما يبين الجدولان 4 و5، يُقترح استثمار كبير للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية المتأتية عن البرامج والشراكات. ومع ذلك، فإن الدعم المقدم من المقر يبقى أساسياً لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وضمان اعتماد أفضل الممارسات، وتخفيف المخاطر على المستوى المركزي. ويعرض الجدول 6 العناصر الرئيسية للدعم الذي يقدمه المقر للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

الجدول 6: دور المقر	
الآثار داخل البلد	أنشطة المقر
توفر المعارف والمهارات والموارد اللازمة لدى موظفي المكاتب القطرية لتنفيذ برامج التغذية الفعالة ذات الصلة	وضع المعايير والمبادئ التوجيهية وتعميمها
	بناء الخبرة ونشر الدروس المستفادة وتقديم المساعدة التقنية
	دعم البلدان التي لديها قدرات محسنة لتحليل التغذية ورصدها وتقييمها

توفر القدرة لتلبية حالات زيادة الطلب؛ تقديم الدعم لوضع بروتوكولات تشغيلية وإقامة الشراكات	تعزيز الدعم المقدم للتغذية في حالات الطوارئ
دعم الأقاليم والبلدان من خلال بروتوكولات وخطوط توجيهية ودعمها في تعميم نماذج الشراكة	تمكين الشراكات المحسنة على جميع المستويات

35- ويبين الجدول 7 التكاليف التي يتحملها المقر حسب المجال المواضيعي. ولا تأخذ التكاليف المبينة في اعتبارها التمويل الحالي لدعم البرامج والإدارة الذي يُنتظر أن يستمر. وتستند الأرقام إلى التوقعات: فعلى الرغم من أن شعبة التغذية قد أضافت وظائف للدعم التقني في السنتين الأخيرتين، إلا أنه من غير المتوقع حدوث مزيد من النمو الكبير. وتشمل مجالات التكلفة أفرقة المقر المعنية بالنهج المراعية للتغذية في جميع برامج البرنامج، والبرامج الخاصة بالتغذية، والتغذية في حالات الطوارئ، وإدارة المعرفة، و "ملء الثغرات في مجال المغذيات".

36- ومن المتوقع أن يصل وضع التوجيهات وتعميمها إلى ذروته في السنوات الأولى من هذه السياسة، مع إنجاز التوجيهات الجديدة المتعلقة بالمجالات الأساسية. ويُتوقع أن ينخفض الدعم في حالات الطوارئ مع مرور الوقت حيث أن التغذية ستصبح مدمجة بصورة أكبر في النهج البرامجي المؤسسي إزاء الاستجابة لحالات الطوارئ. ومن المنتظر أن تظل أنشطة التحليل والشراكة وتيسير تعلم الدروس والمساعدة التقنية ثابتة طوال فترة السياسة.

الجدول 7: التكاليف التي يدعمها المقر، حسب المجال المواضيعي (بملايين الدولارات الأمريكية)						
المجموع	2021	2020	2019	2018	2017 (6 أشهر)	
2.19	0.46	0.48	0.50	0.51	0.25	الدعم الأساسي
2.68	0.35	0.53	0.61	0.79	0.39	وضع التوجيهات وتعميمها
3.19	0.66	0.69	0.72	0.74	0.37	الشراكات
4.98	1.03	1.08	1.13	1.16	0.58	التحليل
5.98	1.24	1.30	1.36	1.39	0.69	توثيق الدروس المستفادة، والبحوث التشغيلية، وتقديم المدخلات التقنية
2.55	0.37	0.45	0.68	0.69	0.35	تعزيز الدعم المقدم في حالات الطوارئ
21.56	4.12	4.53	5.00	5.27	2.64	المجموع لمدة 4.5 سنوات

خاتمة

37- يمثل اعتماد سياسة التغذية للفترة 2017-2021 فرصة للبرنامج لمساعدة الحكومات على الوفاء بالالتزامات بموجب الغاية 2-2 لأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تحسين حياة الملايين من الناس. وتقدر هذه الوثيقة أن الموارد المطلوبة ستبلغ 92 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي سنويا. وسيحقق هذا الاستثمار فوائد طويلة الأجل مع بناء البرنامج لقدراته ودعمه للشراكات وتحسينه للبرمجة في جميع الأقاليم.